العولمة وتداعياتها الاقتصادية والتربوية والثقافية

بقلم أ. رشيد أبو ثور

الأصل البعيد للعولمة

لا يمكن فهم الأبعاد الحقيقية للعولمة اليوم، إلا بالعودة إلى الأفكار المؤسسة لها. ففي كتاب له بعنوان : "العقل الموجه للعالم: الوجه الخفي للعولمة El Cerebro del Mundo: la cara oculta de la Globalización "[i]، يرجع الباحث والكاتب الأرجنتيني Adrian Salbuchi ميلاد فكرة العولمة إلى سنة 1919، عندما التقى بفندق ماجستيك Majestic بباريس، مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، مجموعة من المصرفيين المؤثرين، والحقوقيين، والسياسيين والأكاديميين – ممن شاركوا في مفاوضات باريس للسلام بين الحلفاء المنتصرين والقوى الأساسية المنهزمة، وقرروا إنشاء شبكة مما يسمى بـ "صناديق التفكير"، وهو عبارة عن نادي، سيخطط لـ "النظام العالمي الجديد" الذي سيتولى خدمة مصالح التحالف البريطاني الأميركي.

ففي لندن سيحمل صندوق التفكير هذا اسم "المعهد الملكي للشؤون الخارجية "، وفي الولايات المتحدة، سيحمل اسم "مجلس العلاقات الخارجية " وسيكون مقره في مدينة نيويورك؛ ولا زال هذا المجلس الأخير قائما إلى اليوم، وهو الذي يصدر مجلة "الشؤون الخارجية " « Foreign Affairs » الشهيرة.

"ينتسب اليوم إلى 'مجلس العلاقات الخارجية' أكثر من 4500 عضو، منهم كبار مدراء المؤسسات المالية، والصناعات العملاقة، والإعلام، والمنظمات البحثية، وأكاديميون، وزعماء نقابيون، وباحثون في مراكز الدراسات. ويتمثل هدفهم الأساسي في تحديد وتحليل العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، المتصلة بكل صغيرة أو كبيرة من مناحي الحياة العامة والخاصة في الولايات المتحدة، ولدى حلفائها الأساسيين وباقي دول العالم."[ii]

ولهؤلاء الأعضاء حضور قوي في الشركات المتعددة الجنسية، حيث أن مدراء 500 من أقوى هذه الشركات، أعضاء في مجلس العلاقات الخارجية، وفي المؤسسات المالية العالمية، التي تشمل الأبناك وصناديق الاستثمار ومبادلات البورصة، وتجارة المواد الأولية، وفي الاحتكارات الإعلامية وفي أرقى الجامعات، والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي

و صندوق النقد الدولي وبنك الأداءات الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للتجارة، كما يوجـــدون في المواقع الحكومية الأساسية بكل من الولايات المتحدة و إسرائيل وبريطانيا، وفي غيرها من الدول.

ومعرفة البعض ممن ينتمي اليوم لـــ "مجلس العلاقات الخارجية " هذا، يعطينا فكرة عن دورها في عـــالم اليـــوم. فأشهرهم : دافيد روكفيلير David Rockefeller ، وهنري كسنجير Henry Kissinger، وبيل كلينتن Bill Clinton، وزبنغيـــو برزنـــسكي Zbigniew Brzezinski، وصـــمويل هـــانتنتون Samuel Huntington، وفرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama، وبـــول وولفـــوفيتزPaul Wolfowitz، ووكولين باوول Colin Powell، وكوندولزا رايس Condoleeza Rice، وريشارد بـــيرل Richard Perle، وروبيرت غيت Robert Gates، وجيمس بيكر James Baker، وبول بريمر Paul Bremer، وجون بولتون John Bolton، ومادلين ألبرايت Madeleine Albright، وجورج سوروس، وديك شيني Dick Cheney، والرئيس بوش George H.W. Bush، وغيرهم كثير من رؤساء المحكمة العليا، والخزينة العامة، والمخابرات CIA والجيش، والإعلام والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكبار الشركات والأبناك؛ ولقد ذكرهم بالتفصيل أدريان سالبوتشي Adrian Salbuchi في كتابه "العقل الموجه للعالم ".

طبيعة النظام العالمي الجديد المراد إنشاؤه

يعمل بالأساس النظام العالمي الجديد الذي يسعى هؤلاء إلى إنشائه، على إضعاف وتحطيم أسس الدولة الوطنية، باعتبارها قاعدة لمؤسسة اجتماعية، لتعويضها بأجهزة للتسيير، اجتماعية واقتصادية ومالية وعسكرية عالمية و أعلى من الأوطان؛ وهي أجهزة متصلة بالأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية لعدد قليل من المجموعات القوية والمنظمات التي تقود اليوم آلية هذا النظام العلمي الجديد في اتجاه محدد. غير أن عبارة "نظام عالمي جديد"، سرعان ما تم سحبها، بعد ما وردت على لسان بوش الأب في 11 سبتمبر 1991، لتعويضها بعبارة ذات صبغة محايدة، ووقع غير خطـــير، ألا وهي عبارة "العولمة".

ما العولمة ؟

والعولمة كما يعرفها الباحث ريكاردو باتريلا هي مجموعة من العوامل التي تجعل عددا كبيرا من السلع والخدمات ( ) تصمم وتتطور وتنتج وتوزع وتستهلك وتصلح وتقيم على مستوى عالمي دون أن يكون للدول التي تدور هـــذه

العمليات في فضائها قيمة في حد ذاتها ( ). فهي بالأساس عولمة السوق التي حولت كل حاجيات الإنـــسان المادية والمعنوية إلى سلع تباع وتشترى على مستوى عالمي .

وما كان لهذه العولمة أن تأخذ البعد الذي اتخذته اليوم لولا حلول ما أسماه الأستاذ " تفلر Toffler" بالموجـــة الحضارية الثالثة التي أضحت فيها المعرفة (إعلام، إعلاميات، معلومات، تكنولوجيا متطورة) هي المـــصدر الأساســـي للقوة والهيمنة، بعد ما كان مصدر القوة والنفوذ في السابق هو رأس المال والإنتاج الصناعي ( ). وســـتتخذ العولمـــة بعدها الاقتصادي المتوحش، ابتداء من 1980 مع بداية الاندفاعة اللبرالية الجامحة، التي انطلقت مع تولي رونالد ريغان الرئاسة في الولايات المتحدة، ومرغاريت طاتشر رآسة الحكومة في بريطانيا. وهكذا ستجتاح العالم منذ ذلك الحـــين موجة تدفع في اتجاه التحرير المطلق لاقتصاد الدول، حتى تتمكن الدول الدائنة من استرجاع ديونها من جهة ، وتتمكن شركاتها من اكتساح أسواق جديدة. وتقوم هذه اللبرالية الجامحة على المبادئ العشرة الآتية:

1. ضرورة القيام في كل بلد مدين بتخفيض الأعباء الضريبية على الدخل الأعلى لتشجيع الأغنياء على الاستثمار، وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب لتنمية الموارد الضريبية للدولة .
2. التحرير السريع والشامل ما أمكن للأسواق المالية.
3. ضمان المعاملة بالمثل لكل من الرأسمال المحلي والأجنبي، لمضاعفة حجم هذا الأخير.
4. التفكيك قدر الإمكان للقطاع العام؛ خصخصة بالأساس المؤسسات التابعة للدولة أو الشبه العامة.
5. تحرير اقتصاد البلاد من القيود لضمان حرية المنافسة بين القوى الاقتصادية القائمة.
6. الحماية القوية للملكة الخاصة.
7. وضع برنامج لتحرير المبادلات من خلال تخفيض التعريفات الجمركية بوتيرة 10 % في السنة.
8. تنمية الاقتصاد من خلال التصدير بإعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية القادرة على ذلك.
9. الحد من العجز في الميزانية.
10. الحث على الشفافية بإلغاء مساعدات الدولة للخواص، وإلغاء الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية. وبالنسبة لمصاريف الدولة يجب أن تعطى الأولوية لتقوية البنية التحتية .

وتبقى دائما الدول الكبرى وشركاتها العابرة للقارات هي المستفيد الوحيد من هذه العولمة والحريصة بالتالي على دعمها بالسعي إلى تحطيم كل الحواجز التي قد تقف في طريقها، كما صرح بذلك ألبير غور نائب الـــرئيس كلـــنتن

بمجمع دافوس في يناير 1999 حيث قال :"سنقاوم كل دعوة ضيقة الأفق للحمائية والانعزالية التي تسعى إلى إقامة جدار يحول بيننا وبين الازدهار !" ولهذه الغاية أسست وتعمل المنظمة العالمية للتجارة.

ورغم الحديث الكثير عن مزايا العولمة، نجدها لا تعمل إلا في اتجاه واحد، حيث أن حركة الناس والأموال والسلع ليست مفتوحة إلا في الاتجاه الذي يخدم مصلحة الأقوياء. وبالتالي فإن ما يقدم للدول النامية مما يسمى بالمساعدات أو الاستثمارات ليس إلا وسيلة لاستنزاف ثروات الفقراء، حيث أن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية :

ففي سنة 2001، توصلت الدول النامية، مثلا، بـ مساعدة قدرها 29 مليار دولار، لكنها أدت تسديدا لديونها، 138 مليار دولار للدول الغربيةiii. وتلقت الدول النامية سنويا، بين 2002 و2006، 84 مليار دولار كمساعدة، لكن هذه الأخيرة سددت خلال هذه المدة لأداء ديونها الخارجية، 456 مليار دولار، إضافة إلى 619 مليار دولار التي انتقلت من هذه الدول النامية إلى الدول دول الشمال بشكل غير قانونيiv. وصدر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدةv، أن حجم رؤوس الأموال التي انتقل من الجنوب إلى الشمال قد تجاوز سنة 2006 بـ 658 مليار دولار حجم الأموال الآتية من الشمال إلى الجنوب.

مميزات العولمة المعاصرة

وتتميز العولمة المعاصرة، كما يصفها سيرج لاتوش، بثلاث خصائص أساسية:

1. الحضور القوي للشركات العابرة للقارات.
2. .طغيان البعد المالي على البعد الاقتصادي.
3. خضوع الدولة والإرادة السياسية لإرادة السوق ورأس المال،

ولعل الثروة الهائلة التي أضحت تتمتع بعض العائلات الأمريكية المالكة لشركات عابرة للقارات كبرى تعطينا صورة عن القوة الهائلة التي أضحت تمتع بها الشركات:

فحسب ما أوردته فوربس Forbes vi متحدثة عن تركيز الثروة سنة 2001 :

– تعادل ثروة عائلة والتون Walton التي تملك شركة وال–مارت Wal- Mart ، الإنتاج الوطني الخام لمصر.

– تعادل ثروة مجموعة بيل غيت Bil Gates التي تملك شركة Microsoft ، الإنتاج الوطني الخـــام لباكستان.

– تعادل ثروة عائلة arren Edward Buffett التي تملك شـــركة Berkshire Hathaway ، الإنتاج الوطني الخام لرومانيا.

– تعادل ثروة عائلة Mars التي تملك شركة Candy ، الإنتاج الوطني الخام للمغرب.

– تعادل ثروة عائلة والتون Anne Cox Chambers و Barbara Cox Anthony التي تملك شركة Elison (Oracle)، الإنتاج الوطني الخام لأوروغواي.

– تعادل ثروة عائلة Lawrence Josephالتي تملك شركة Elison (Oracle)، الإنتاج الوطني الخام لسلوفنيا.

– تعـــادل ثـــروة عائلـــة Donald Edward Newhouse و Samuel Irving Newhousse.jr التي تملك شركة Media ، الإنتاج الوطني الخام لكوستا ريكا.

– تعادل ثروة عائلة Robert Alan Pritzker و Thomas J Pritzker الـــتي تملـــك شـــركة hotel investments ، الإنتاج الوطني الخام لعمان

وورد في كتاب L'homme mondial vii لفيليب أنجلارد Philippe Engelhard ما يلي ، مع الإشارة إلى هن هذه الأرقام تعود إلى سنة 1996 ، ولقد غيرت الأزمة المالية الأخيرة هذه المعطيات ، غـــير أنهـــا تعطيها فكرة عن تمركز الثروة العالمية :

ـــ يتجاوز رقم أعمال جينيرال موطورز General Motorsالإنتاج الوطني الخـــام PNB لإندونيـــسيا والدانمرك.

ـــ يتجاوز رقم أعمال "إكسون Exxon "الإنتاج الوطني الخام للنرويج أو إفريقيا الجنوبية.

ـــ أما رقم أعمال "فورد Ford "فيتعدى إنتاج تركيا.

ـــ ويتعدى رقم أعمال "تويوتا Toyota (81,3 "مليار) إنتاج البرتغال.

ـــ أما رقم أعمال "سوني Sony (34,4) "فيتجاوز إنتاج مصر أو نيجيريا ".

ـــ أما رقم أعمال "آي ب م IBM (64,5 "مليار) فيتجاوز إنتاج فنزويلا وماليزيا.

ـــ أما رقم أعمال "نيستلي Nestlé (38,4) "فيتجاوز ميزانية سويسرا، كما تتجاوز المبالغ التي تخصصها نيستلي للدعاية، ميزانية المنظمة العالمية للصحة.

– .وبخصوص طغيان البعد المالي على البعد الاقتصادي، ورد في موقع متخصص في الحركة المالية العالمية[viii] ما يلي :

لا تعادل المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات إلا أقل من 3 % من الأداءات المالية العالمية ، ولقد تراجعت من 2,75 % سنة 2005 إلى 2,16 % سنة 2005. ونفس الملاحظة سجلت بالنسبة للمعاملات التجارية الدولية : ففي سنة 2002 كانت تعادل 7,8 تريليون دولار ، أي ما يعادل 2,03 % من معاملات سوق الصرف. ولقد ارتفعت النسبة قليلا سنة 2005 لتصل إلى 2,22 % [ix].

– وبخصوص خضوع الدولة لسلطة رأس المال يقول بطرس غالي:" لقد أدت العولمة حقا إلى بروز سلطة جديدة تعلو فوق سلطة الدولة. " و يقول إينياسيو رامونيه" :Ignacio Ramonet لقد أنشأت العولمة المالية دولتها الخاصة، وهي دولة فوق الأوطان، تملك آلاتها وشبكات تأثيرها ووسائل خاصة للفعل. ويتعلق الأمر بالمجموعة المكونة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) والمنظمة لعالمية للتجارة (...) التي تحولت منذ سنة 1995 إلى مؤسسة تتمتع بسلطات تتجاوز سلطة الدول ولا تخضع لأية مراقبة ديمقراطية نيابية؛ وبمقدورها، في حالة الاحتكام لها، أن تقضي بأن تشريعات الوطنية المتعلقة بقانون الشغل أو حفظ البيئة أو الصحة العمومية، منافية لحرية التجارة، لتطالب، بالتالي، بإلغائها ".

وإن كان دور الدولة قد تراجع باعتبارها مؤسسة تحمي الحقوق وتحافظ على التوازنات، فإن سلطتها ظلت حاضرة لحراسة للنظام، بإجبار المواطنين على القبول بهيمنة رأس المال .

و يقول الأستاذ بيدرو مارتينس مونتافيث" : Pedro Martinez Montavez إن الديمقراطيـــة علـــى النمط الغربي ليست بالنموذج الأمثل لأنها مسؤولة على الحيف الاجتماعي الاقتصادي، واتساع الهوة بـــين الأغنيـــاء والفقراء، وبين الأقوياء والضعفاء، كما أنها مسؤولة عن تعويض الأخلاق بعدمها، وقوة العقل بعقل القوة".

هذه هي العولمة وانعكاساتها، فما هو موقع التربية في منطق العولمة ؟

يقول ريكاردو باتريلا " Riccardo petrella إن التربية تقتضي في منطق العولمة تعاملا نفعيا صرفا مـــع موضوع التربية لتسخيرها لمصلحة تكوين " المورد البشري" الذي يعتبر مجرد سلعة اقتصادية يجب أن تتـــوفر في كـــل مكان. إنه مجرد "مورد" يتم تنظيمه وخفض قيمته، وإعادة تأهيله، والتخلي عنه عند الاقتضاء حسب مصلحة المقاولة. فالوظيفة الأساسية التي أسندت للتربية هي تكوين الموارد البشرية لفائدة المقاولات ( )".

وهكذا جعلت العولمة التربية تتخذ المنحى التالي :

التعامل النفعي الصرف مع موضوع التربية لتسخيرها لمصلحة تكوين " المورد البشري" باعتباره سلعة اقتصادية خاضعة لمنطق العرض والطلب.

الانتقال بالتربية من المجال غير التجاري إلى المجال التجاري، ليتولى رأس المال الخاص تعريفها وتحديد أهـــدافها وأولوياتها.

تقدم التربية باعتبارها الأداة الأساسية التي تمكن الأفراد والدول من الصمود في عصر المنافسة العالمية، حيث تلقن ثقافة الصراع والحرب التي تجعل الفرد يبني وجوده على أن القيمة الأهم في حياة الإنسان، هي مقدار ما يحققه مـــن أرباح، ونجاح وتفوقه على غيره، وعلى المجتمعات الأخرى، حيث ينشأ الفرد وهو منشغل بالربح بدلاً من الانـــشغال بالقيم النبيلة والتوجهات الإنسانية العميقة. وإذا دفعنا هذا المنطق إلى أقصاه ، فقد لا يتردد الفرد المهووس بالربح في إ يجاد الذرائع (وجود أسلحة الدمار الشامل ، أو تخليص الشعوب المستهدفة من دكتاتور)

إخضاع التربية للتكنولوجيا، حيث ساد الاعتقاد منذ السبعينيات أن التكنولوجيا هي المحرك الأســـاس لتغـــيير المجتمعات؛ ففرض المسؤولون أطروحة تلح على التكيف مع التكنولوجيا عوضا عن تكييف التكنولوجيا مع حاجيات الإنسان ومصلحته.

الحرب الثقافية

يدرك أقوياء العالم أنه لا يمكن بناء إمبراطورية عالمية بالتركيز فقط على قوة الحديد والنـــار والمـــال والتـــضليل الإعلامي، فلا بد من العمل على ترسيخ معاني ثقافية عميقة، التي من شأنها أن تبقي تأثير الإمبراطوريـــة حـــتى بعـــد اختفاء السلطة الاستعمارية، كما حصل في المستعمرات الأوروبية القديمة. وبالتالي يجب سلخ الشعوب المستهدفة عن هويتها وخصوصيتها الثقافية الأصيلة، وتحويل أفرادها إلى مجرد أرقام في مصانع الإنتاج، وبطون في أسواق الاستهلاك، لا يكترثون لما ينتجون ولا لما يستهلكون؛ و للولايات المتحدة دور الريادة في هذا المجال: يقـــول ســـيرج لاتـــوش Serge latouche بهذا الخصوص : "تشكل حفنة من الدول الغنية المتطورة مركزا، تحتل فيه الولايات المتحـــدة موقع القلب؛ أما باقي العالم فلا يمثل إلا ضاحية واسعة. وبالتالي يمكننا الحديث عن اجتياح ثقافي حقيقي مـــن قبـــل الولايات المتحدة، مع إضافات تكميلية هنا أوهناك لدول أو أخرى من دول الشمال."

وهو ما تصر الولايات المتحدة على تأكيده. فلقد صرح دافيد روطكوبف (David Rothkopf)، الـــذي كان مسؤولا سابقا في إدارة كلنتن، قائلا ببرودة تامة: "بالنسبة للولايات المتحدة، يجب أن يكون الهدف المركـــزي للسياسة الخارجية في عهد المعلومات، هو الانتصار في معركة تدفق المعلومات العالمي، بالـــسيطرة علـــى موجـــات الاتصال، كما كانت بريطانيا العظمى تتحكم في الماضي في البحار." "ومن مصلحة الولايات المتحدة، في حالة ما إذا اعتمد العالم لغة مشتركة، أن تحرص على أن تكون هذه اللغة هي الإنجليزية؛ وأن تحرص، إذا ما اتجه العالم نحو معايير مشتركة في مجالات الاتصالات والأمن والجودة، أن تكون هذه المعايير أمريكية، و تحرص إذا ما تم ربط مختلف الدول عن طريق التلفزة والراديو والموسيقى، أن تكون البرامج أمريكية، وإذا ما اعتمدت قيم مشتركة، فلتكن تلك القيم التي يتبناها الأمريكيون." وختم بالتأكيد أن كل ما هو صالح للولايات المتحدة، صالح للبشرية ! "

وعن طبيعة الثقافة المراد تعميمها على العالم، يقول المؤرخ رونالد ستيل (Ronald Steel): "إننا ننشر ثقافة تقوم على تلبية رغبات الجماهير وتسليتها، ثقافة تبجل البحث عن اللذة والمنفعة، والمراكمة حتى عندما تتحدث عـــن الفردانية والوفرة. إن الرسائل الثقافية التي ننشرها عن طريق هوليود وماك دونالد، تنتشر في العالم لاستهواء مجتمعـــات أخرى وتقويضها كذلك. إننا على عكس الغزاة التقليديين، لا نكتفي باستعباد الآخرين، بل نصر على كسب حبهم. وكل هذا، بالطبع، لأجل مصلحتهم. وتعتبر حماستنا في نشر قيمنا الأكثر قسوة في العالم (...) ولهذا لا نستغرب أن يشعر العديد من الناس بأن ما نمثله يشكل تهديدا لهم."x

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان اللتان اعترضتا على موافقـــة منظمـــة اليونسكو سنة 2005 على اتفاقية حماية وتعزيز التنوع الثقافي، والتي وافقت عليها 148 دولة. وإذا كـــان هـــدف الدولة العبرية من هذا الاعتراض هو محو الذاكرة التاريخية لدى العرب والمسلمين، فإن هدف الولايات المتحدة هو ما عبرت عنه بكل وضوح كريستن سيلفربرغ المسؤولة الكبيرة في وزارة الخارجية الأمريكية المكلفة شؤون المنظمـــات الدولية قائلة: "نأمل ألا تستخدم الاتفاقية ذريعة لعرقلة جهودنا الهادفة إلى تحرير التجارة العالمية".

وتقوم وسائل الإعلام بدور أسسي في هذه الحرب النفـــسية، "الـــتي تـــستهدف، كمـــا يقـــول Adrian Salbuchi، القضاء على كل قدرة على التفكير المستقل لدى شعوب العالم، وهذا الدور الأساسي لوسائل الإعلام الجماهيرية مثل CNN, CBS, NBC, Le New York Times, Le Daily Telegraph, Le figaro, FoxNews, l'Economist, le Wall Street Journal, le Corrieri della Sera, Le Monde, le Washington Post, le Time, Newsweek, Us News et Report, Business Week, Reuters، وممثليهم المحليين في كل دول العالم، علمـــا بـــأن جميـــع هـــذه المؤسسات يدرها أشخاص مركزيون، ينتمون لمجلس العلاقات الخارجية، و/ أو لمنظمات مماثلة، في الولايات المتحدة، أو في غيرها."

خاتمة

هناك عاملان قد يغيران من وجهة العولمة في صيغتها الحالية : الأزمة المالية الحالية التي فضحت مخاطر العولمـــة في شكلها ومضمونها، كما أنها "أفقدت الأكاديميين الاقتصاديين الغربيين المصداقية، وعلى رأسهم الحائزون على جـــائزة نوبل للاقتصاد. فلقد تبين أن نظرياتهم العظيمة، التي تبرر عدم وضع أي ضوابط "للسوق الحرة" التي يتبناها نموذجهم الاقتصادي للعولمة، والذي ليس هو في الحقيقة إلا إطراءا لطريقة معدة بشكل واضح لتبرير آلية غير عادلـــة للعولمـــة، كانت ضارة بشكل قاتل."

ويتمثل العامل الثاني في كون "الاقتصاد العالمي، كما يقول F. William Engdahl يعـــرف انقـــساما عميقا، ويزداد تفاقما، مما سيؤثر بشكل عميق على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول السبعة الكبار. فالهوة بين الدول التي لا زالت مندمجة في نظام الدولار، ومن بينها دول منطقة اليورو، والاقتصاديات الصاعدة، وعلى رأســـها البرازيل وروسيا والهند والصين، حيث تتخلص سريعا أسواق اقتصادية ومناطق بكاملها من ارتباطها المفـــرط بـــأول سوق للتصدير والمصدر الأساسي للتمويل والاستثمار، الذي هو الولايات المتحدة. فالتداعيات على المدى البعيد لهذا

الوضع قد تسير في اتجاه مفاقمة تراجع الولايات المتحدة باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية، في الوقت الذي تتقدم فيـــه كتل اقتصادية ديناميكية جديدة ذات أهمية إقليمية في البداية.

وأكبر عناصر القوة لدى الصين وإندونيسيا والهند والبرازيل، تتمثل في ميزتها الديموغرافية، فباستثناء روسيا، تتوفر كل الاقتصاديات الصاعدة، على ساكنة شابة ونشيطة ومتنامية.

خلال السنة والنصف الأخيرة، مباشرة بعد أن بدأت الصدمة الأولى لأسوء زلـــزال مـــالي واقتـــصادي منـــذ الثلاثينات، تتلاشى، شرعت الصين وشركائها التجاريون، واقتصاديات صاعدة ذات نمو قوي، أخرى، تبحث عـــن حلول جديدة لنظام الدولار المحتضر.

والتباين اليوم بين اقتصاديات الدول الكبرى السبع، المتراجعة، والاقتصاديات الصاعدة الحيوية وذات الـــساكنة الوافرة، جلية كل الجلاء، كما يتبين ذلك من معطيات نشرت سنة 2008. فدول السبعة الكبار، مـــن الولايـــات المتحدة إلى ألمانيا وإيطاليا، تختنق تحت وطأة مديونيتها العمومية، تتراوح بين 77 % من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لألمانيا و80 % بالنسبة للولايات المتحدة، إلى أكثر من 100 % بالنسبة لإيطاليا، و 199 % بالنسبة لليابان.

وبالمقابل، من بين الدول الحيوية الصاعدة، والنامية بقوة، فالهند وحدها هي التي لها مديونية عامة مرتفعة، ورثتها عن المرحلة الاستعمارية، والتي تقدر بـــ 58 % من الناتج الداخلي الخام. أما البرازيل، ورغم أزمة المديونية الخطيرة التي مرت بها في الثمانينات، فلا تتجاوز مديونيتها 45 % من ناتجها الداخل الخام، ومديونية اندونيسيا التي تعـــرف تنمية سريعة تمثل 34 % . ولا تتجاوز نسبة مديونية كوريا الجنوبية، التي تتميز بثقافة الادخار الداخلي، الـــ 28 %، أما الصين فلا تتعدي مديونيتها 18 % من ناتجها الداخلي الخام . واستفادت روسيا من ارتفاع مداخلها مـــن الغاز والنفط، لأداء ديونها الخارجية، وتجاه صندوق النقد الدولي، ورغم ما تعرفه من مشاكل ديموغرافية، فلا تتجاوز مديونيتها العامة 6 % من الناتج الداخلي الخام، حسب معطيات 2008. فبعد أزمة السنة السابقة، تمكنـــت مـــن تكوين احتياطها من العملة الصعبة، وصل إلى 404 مليار دولار، مما جعلها تحتل الصف الثالث بهذا الخصوص[xi].

فمنذ 2008، ولمدة لا تتجاوز عشرة أشهر، رفع الإنقاذ المالي القياسي الـــ 60 % لمديونية الولايات المتحـــدة الفيدرالية، إلى 80 % من ناتجها الداخلي الخام (يقدر الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة بـــ 143 10 مليـــار دولار، مقابل 846 1 مليار دولار بالنسبة لألمانيا). وتجاوزت مديونية العائلات في الولايات المتحدة عتبة 100 %، وهي كارثية مقارنة مع مديونية سنة الانكماش 1974، التي لم تتجاوز 40 %.

وهذه الأرقام بليغة الدلالة.

[i] Ediciones del Copista, Córdoba, Argentina, 4th Edition, 2003, 470 pages. and Editorial Solar, Bogotá, Colombia, 2004

[ii] El Cerebro del Mundo: la cara oculta de la Globalización "العقل الموجه للعالم: الوجه الخفي للعولمة
"

[iii] لوموند ديبلوماتيك سبتمبر 2004

[iv] http://www.cetri.be/spip.php?article815

[v] Dossier global no 11, janvier 2008 / ISBN 1661-0032(

[vi] L'ATLAS DU MONDE DIPLOMATIQUE JANVIER 2003

[vii] Editions arléa,1996

[viii] http://web.mac.com/fmorintlse/La_finance_globale/Bienvenue.html

[ix] http://web.mac.com/fmorintlse/La_finance_globale/La_crise_actuelle_1.html

[x] Ronald Steel, *The New York Times*, repris dans *Courrier International*, n° 300 du 1er au 21 août 1996.

[xi] www.mondialisation.ca/index.php?context=viewArticle&code=ENG20090615&articleId=13978